DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/27
24 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧
١٥-١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير مراجعة الحسابات

متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.10)

تقرير المدير التنفيذي

أولا - الهدف

١ - يوجّه المدير التنفيذي انتباه المجلس التنفيذي إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ (A/51/5/Add.10).

٢ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (الفقرة ٧)، تعرض هذه الوثيقة توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتعرض أيضا رد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على كل توصية، كما ورد إلى مجلس مراجعي الحسابات أثناء إعداد تقريره (انظر المرفق). ويعبّر التقرير أيضا عن حالة تنفيذ التدابير المتخذة والتواريخ الأولية المستهدفة. ويسر المدير التنفيذي أن يفيد أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يحرز تقدما في تحقيق الأهداف المحددة وأن الجهود ستواصل لمعالجة المسائل المعلقة.

٣ - ويلاحظ المدير التنفيذي أن المعلومات الواردة في هذا التقرير قدمت أيضا إلى الجمعية العامة في تقرير الأمين العام (A/51/488/Add.2). وقد أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها إلى الجمعية العامة (A/51/533، الفقرة ١٢٨)، بعد أن استعرضت توصيات مجلس مراجعي الحسابات، إلى أنها ليس لديها تعليقات خاصة على الجزء المتصل بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تقرير مراجعة الحسابات.

180797 080797 97-17301

٤ - واستعرضت اللجنة الخامسة الوثائق المذكورة أعلاه وقبلت في تقريرها (A/51/849) توصيات واستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات والتعليقات عليها الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/51/533).

٥ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضا إلى مجلس مراجعي الحسابات تقريرا مرحليا عن حالة تنفيذ التوصيات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، ويتضمن تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.10) موجزا له.

ثانيا - الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٦ - قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

١ - أن يحيط علما بتعليقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدمة في الوثيقة DP/1997/27 ردا على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.10)؛

٢ - أن يطلب من المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يبين التواريخ التي سيكتمل فيها إجراء المتابعة في المجالات التي تحتاج إلى معالجة.

المرفق

المراجعة الخارجية للحسابات لعام ١٩٩٥

رد الجمعية العامة

لام - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٩ - ترد أدناه التدابير التي اتخذها أو سيتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

المسائل المالية

حدد المجلس ثلاثة مجالات مازال فيها متسعٌ لتحسين المراقبة المالية.

التوصية رقم ١ (الفقرة ٩ (أ))

ينبغي أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن التقدم المحرز في وضع القواعد المالية الجديدة الخاصة به في صيغتها النهائية وأن يحدد جدولا زمنيا لعرض القواعد على المجلس التنفيذي للموافقة عليها (انظر الفقرة ٣٩).

سوف يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن هذا الموضوع في دورته السنوية لعام ١٩٩٧. وحيث أن النظام المالي للمكتب يمثل مرفقا للنظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المقرر تنقيحهما في عام ١٩٩٧، فإن المكتب سوف يحدد، تبعا لذلك، موعدا لتنقيح وإعلان قواعده المالية الخاصة به آخذا في الاعتبار مقترحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقبلة لتنقيح نظامه المالي وقواعده المالية. وفي غضون ذلك، تنطبق القواعد المالية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع ما يلزم من تغيير. ويرى المدير التنفيذي أن الحالة الراهنة تمكّنه من أداء مسؤولياته فيما يتعلق بجميع أنشطة المكتب.

التوصية رقم ٢ (الفقرة ٩ (ب))

ينبغي أن يصدر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع توجيهات أخرى لموظفي التصديق توضح أن أوامر أو عقود الشراء الموقعة والصادرة ضمن الفترة المالية هي وحدها التي تمثل التزامات يعتد بها بالنسبة لتلك الفترة (انظر الفقرة ٤١).

يوافق المكتب على ذلك وقد أبلغ قراره هذا إلى الأفراد المختصين. وعلاوة على ذلك، سوف يُتناول هذا الموضوع في دليل المكتب قبل نهاية عام ١٩٩٦ وسوف تصدر تذكيرات وتوجيهات أخرى قبل انتهاء الفترة المالية الحالية بمدة غير قصيرة.

التوصية رقم ٣ (الفقرة ٩ (ج))

ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يرصد عن كثب النفقات الفعلية بمقارنتها بالاعتمادات المدرجة في الميزانية من أجل تجنب تكرار التجاوز في الإنفاق (انظر الفقرة ٤٣).

يوافق المكتب على ذلك وهو يقوم بعملية رصد نشيطة للحالة بصفة مستمرة من خلال إعداد التقارير الشهرية ومن خلال المتابعة المستمرة. وحتى وقت إعداد هذا الرد كان عدد ميزانيات المشاريع التي حدث تجاوز في نفقاتها عن ميزانياتها طيلة عمرها قد انخفض إلى ستة.

مسائل الإدارة

تخطيط الأعمال وتطويرها

خلص المجلس إلى أن المبادرة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوضعه خطة سنوية لأعماله تمثل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لهذا المكتب الجديد. إلا أن المجلس حدد عدة مجالات من الممكن فيها تحسين خطط أعماله.

التوصية رقم ٣ (الفقرة ١٠ (أ))

ينبغي أن يحدد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أهدافا واقعية في خطط أعماله وأن ينظر في التكاليف والفوائد التي قد تنشأ عن الاضطلاع بالمهام المتوخاة في الخطط (انظر الفقرة ٥٦).

لقد تم تنقيح الفرع ٥ من خطة أعمال المكتب لعام ١٩٩٦ لكي تركز على الأهداف بدلا من المهام. وعلاوة على ذلك، يتضمن الفرع ٥ الآن الفوائد المتوقعة والأحجام التقريبية لتقديرات التكاليف.

التوصية رقم ٤ (الفقرة ١٠ (ب))

ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقيّم ما قد يكون للتغيرات في تكوين حافظة مشاريعه من أثر في مركزه المالي وأن يحدد أهدافا مالية تعكس التفاوت في معدلات إيراداتها (انظر الفقرة ٥٩).

يحلل الفرع ٣ من خطة أعمال المكتب لعام ١٩٩٦ أثر التغيرات التي حدثت في حافظة مشاريعه منذ عام ١٩٩٥. ويتضمن الفرع ٤ إسقاطات للأهداف المالية حسب العميل وحسب الشعبة.

التوصية رقم ٥ (الفقرة ١٠ (ج))

ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يحدد الأولويات بالنسبة للمهام في خطط الأعمال التي سيجري وضعها في المستقبل وذلك لضمان تنفيذ كل منها وفقا لأهميتها بالنسبة للمكتب (انظر الفقرة ٦١).

يوجد الآن تحديد للأولويات فيما يتعلق بجميع الأهداف في الفرع ٥ من خطة أعمال المكتب لعام ١٩٩٦.

التوصية رقم ٦ (الفقرة ١٠ (د))

ينبغي أن يضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مقاييس مناسبة للنجاح ومعايير للأداء الحالي بغية تقييم أثر خطط أعماله في نوعية الخدمات التي يقدمها وعلاقاته مع عملائه (انظر الفقرة ٦٧).

ترد الآن مقاييس للنجاح في الفرع ٥ من خطة أعمال المكتب لعام ١٩٩٦.

التوصية رقم ٧ (الفقرة ١٠ (هـ))

ينبغي أن يعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استراتيجية للتقييم (انظر الفقرة ٧٠).

يقوم المكتب بالأنشطة التقييمية المبينة في الفقرة ٧١ من تقرير مراجعة الحسابات: فشعبة المكتب للتخطيط والإعلام ستواصل مسؤوليتها عن تخطيط خطة الأعمال ووضعها وتنفيذها؛ أما شعبة الشؤون المالية والمراقبة والإدارة، المزمع إنشاؤها، فسوف تجري تقييما لتحسينات الأداء؛ وبالإضافة إلى التقييم التنظيمي المؤقت لمكتب آسيا التابع لمكتب خدمات

المشاريع الذي أجري في نيسان/ أبريل ١٩٩٦، سوف يجرى تقييم لذلك المكتب على سبيل المتابعة في الربع الأول من عام ١٩٩٧.

خدمات تعيين وإدارة الخبراء الاستشاريين

خلص المجلس إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحاجة إلى تحسين ممارساته المتعلقة بخدمات تعيين وإدارة الخبراء الاستشاريين.

التوصية رقم ٨ (الفقرة ١١ (أ))

ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يستعرض على نحو منتظم مدى التوظيف المتكرر من أجل كفالة ممارسته لعملية الاختيار على نحو كاف عند انتقاء الخبراء الاستشاريين المستقلين أو هيئات الخبرة الاستشارية (انظر الفقرة ٨٤).

يوافق المكتب على ذلك. ويجري حاليا رصد التوظيف المتكرر من خلال لجنة المكتب الاستشارية لاستعراض المشتريات ووحدة الدعم لموظفي المشاريع. ومع ذلك فإن شعبة الشؤون المالية والمراقبة والإدارة، المزمع إنشاؤها في الربع الأول من عام ١٩٩٧، سوف تستعرض في المستقبل هذه الاجراءات بغية زيادة تحسينها.

التوصية رقم ٩ (الفقرة ١١ (ب))

ينبغي أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتحليلات دورية لتحديد التخصصات التي توجد حاجة ماسة إليها، إلى جانب تحديد نواحي القصور في مجال العرض، وذلك بهدف القيام، في موعد سابق للمهام المحتملة، بتسجيل من لديهم الخبرات المطلوبة من خبراء وهيئات خبرة (انظر الفقرة ٨٨).

يوافق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ذلك ويلاحظ أن التقدم في هذا المجال، في حالة الخبراء الاستشاريين المستقلين، يتوقف على إيجاد حل للصعوبات التي تواجَه نتيجة لتقاسم القوائم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحالما تحسم هذه المسألة يتصور المكتب أن يجري استعراض للقوائم وأن تُبذل جهود موسعة لتحديد الخبرة الفنية اللازمة. وعندئذ سيكون المكتب في وضع يمكّنه من الإعلان عن هذه الخبرة الفنية ومن إدراج هيئات الخبرة المؤهلة والأفراد المؤهلين في القوائم. وقد تولى مكتب مدير العمليات المنشأ حديثا المسؤولية عن تعزيز القوائم واستخدامها بشكل منهجي.

التوصية رقم ١٠ (الفقرة ١١ (ج))

ينبغي أن يمحّص مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويسجل، حيثما كان ذلك مناسبا، في قائمة الخبراء الاستشاريين أولئك المرشحين الذين لم تسجل التفاصيل المتعلقة بهم في القائمة بعد؛ وأن يكفل تدريب جميع الموظفين على نحو كامل فيما يتعلق باستخدام القائمة؛ وأن يدرس نطاق إتاحة القائمة لمكتب كوالالمبور التابع له (انظر الفقرة ١٠٢).

يوافق المكتب على هذه التوصية وهو يواصل تسجيل الخبراء الاستشاريين المستقلين في القائمة. أما التدريب على استخدام القائمة فهو متاح الآن لموظفي المكتب حسب الحاجة، وسوف تنظم دورات تدريب منهجية لعام ١٩٩٧. وقد أصبحت قاعدة بيانات موجزات نظام RESTRAC ووحدة "الكشاف" على الأقراص المدمجة - ذاكرة للقراءة فقط متاحة في مكتب آسيا التابع للمكتب منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

التوصية رقم ١١ (الفقرة ١١ (د))

ينبغي أن يجري مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراضا للأسعار السوقية الحالية لخدمات الخبرة الاستشارية، وذلك لاستخدامها كمؤشر لتحديد الأتعاب، وأن يصدر مبادئ توجيهية جديدة لكفالة قيام موظفيه بتحديد الأتعاب على أساس ثابت واضح (انظر الفقرة ١٠٣).

يوافق المكتب على هذه التوصية ويرى، في ضوء اختلاف الممارسات التي يتبعها عن تلك التي يتبعها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن أفضل سبيل لمعالجة هذا الموضوع هو معالجته في سياق مشترك بين الوكالات. وسوف يحدد المكتب موعدا لمناقشة هذا الموضوع في اجتماع مقبل مشترك بين الوكالات وخاص بالموظفين.

تحديد الأسعار ومراقبة التكاليف

خلص المجلس إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحاجة إلى تعزيز وتحديث إجراءاته المتعلقة بتحديد الأسعار ومراقبة التكاليف.

التوصية رقم ١٢ (الفقرة ١٢ (أ))

ينبغي أن يضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نظاما لتقدير حجم العمل وحساب التكاليف (انظر الفقرة ١١٩).

تتضمن خطة أعمال المكتب لعام ١٩٩٦ وضع نظام من هذا القبيل. ويتوقع المكتب إنجاز هذه المهمة في الربع الثاني من عام ١٩٩٧.

التوصية رقم ١٣ (الفقرة ١٢ (ب))

ينبغي أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنقيح أسس حساب رسوم اتفاقات الخدمات الإدارية لكي تعكس التكاليف الراهنة بصورة أكثر دقة (انظر الفقرة ١٢٣).

يعتزم المكتب إدخال تكاليف حديثة لوحدات الخدمات في عام ١٩٩٧، وتوثيق الأساس المنطقي لذلك بوضوح، وتنقيح الجداول الزمنية لهذه التكاليف حسب الاقتضاء. والشرط الضروري لإنجاز هذه المهمة هو إكمال عملية إعادة التنظيم التي تضع أساسا جديدا لحساب التكاليف. وسوف تكتمل الجوانب الهيكلية لإعادة التنظيم في عام ١٩٩٧، وستجري في نهاية عام ١٩٩٧ أي عملية تنقيح ضرورية في هياكل رسوم اتفاقات الخدمات الإدارية.

التوصية رقم ١٤ (الفقرة ١٢ (ج))

ينبغي أن يتوصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى اتفاق رسمي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقضي بأن تزود المكاتب القطرية المكتب ببيان تفصيلي لتكاليفها المقدرة لدعم أنشطة اتفاقات الخدمات الإدارية في الميدان (انظر الفقرة ١٢٨).

إن المكتب يتابع حاليا وضع الصيغة النهائية لاتفاق شامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتيح تقديم بيانات مفصلة ودقيقة للتكاليف. ومن المتوقع الانتهاء من وضع هذا الاتفاق قبل نهاية عام ١٩٩٦.

التوصية رقم ١٥ (الفقرة ١٢ (د))

ينبغي أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كجزء من عملية قبول المشاريع، بتقييم وتوثيق ما إذا كان يحتمل أن تغطي تكاليف إنجاز المشاريع من الأجور أو الأتعاب المحددة أو المتفق عليها مع العملاء ذوي الصلة (انظر الفقرة ١٣١).

لقد أنشأ المكتب مؤخرا مكتب مدير العمليات، وتولى ذلك المكتب إدارة عملية قبول المشاريع. وقد طلب المدير التنفيذي إلى مدير العمليات أن يعاود دراسة مسألة تقييم تكاليف وأتعاب كل مشروع على حدة.

التوصية رقم ١٦ (الفقرة ١٢ (هـ))

ينبغي أن يجري مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقييما لمستويات الفوائض السنوية والموارد المتراكمة غير المنفقة من أجل تحديد مستويات تكون معقولة ومتفقة مع الأهداف التي يتوخى بلوغها في أعماله (انظر الفقرة ١٣٩).

سيقدم المكتب تقريرا عن هذه المسألة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧.

- - - - -